

الامن العام ينظم مؤتمراً عن إندحاره في المنطقة والقارة السوداء لبنان وإفريقيا معاً في مواجهة الإرهاب

عقد في بيروت مؤتمر "اندحار الارهاب في المنطقة وتأثيره على القارة الافريقية"، برعاية رئيس الجمهورية ميشال عون وارشاف المديرية العامة للامن العام، في 26 و27 تشرين الثاني 2018، بمشاركة نخبة من الباحثين والخبراء الامنيين من افريقيا ولبنان، مقدما توصيات تمحورت على خطط عمل بين اللبنانيين والافارقة لجهة هذا الخطر



ممثلو الرؤساء الثلاثة يتقدمون الحضور.

الدول التي احتضنت اللبنانيين لأكثر من 150 سنة".

ورداً على سؤال أحد الحاضرين حول تعريف الإرهاب، قال اللواء إبراهيم: "هناك ضياع حول تعريف الإرهاب، وهذا الضياع مقصود في كل الكرة الأرضية. هناك نوعان من الإرهاب، إرهاب ترهب فيه عدوك وهذا حق لك وواجب عليك، وإرهاب ترهب به الناس الأبرياء، وهذا منتهى الانحطاط الأخلاقي والعقائدي". وأكد "نحن مع الإرهاب الأول، نحن مع مقاومة أي عدو أينما وجد".

وتابع: "هذه ليست تهمة، هذا شرف ندعيه. كل من يحاول أو حاول أن يغزو لبنان أو أن يخضع

تحت شعار "معاً في مواجهة الإرهاب"، خلص المؤتمر إلى أربع توصيات رئيسية بعد نقاشات ومدخلات على مدى يومين، توجهاً المدير العام للامن العام اللواء عباس إبراهيم بكلمة ختامية للوفود الإفريقية التي مثلت 12 دولة، قال فيها "لقد استقبلتكم منذ يومين كأصدقاء، لكنني أشعر اليوم أنني أودعكم كاشقاء جميعاً على أمل اللقاء في الآتي من الأيام. لقد لاحظت في اللقاءات الانفرادية مع كل وفد أن لديكم قلقاً على مستقبل إفريقيا ولكم الحق في ذلك. إفريقيا هي القارة الأخيرة التي تختزن الكثير من الثروات، وهذا مدعاة قلق لكم جميعاً، لكنني بكل تواضع أضع جميع إمكانات المديرية

الوزير المشنوق: لا يمكن إلا بالتوافق الداخلي

الشعب اللبناني، نحن مع مقاومته وإرهابه. لكم أن تستخدموا كل المسميات، وهذا فخر لنا. أما أن نرهب الناس الأبرياء ونعتدي على حقوقهم، ونعتدي على أولادهم في المدارس، وعلى العمال في المعامل، ونقتلهم لمجرد القتل أو لمجرد الاختلاف الفكري والعقائدي، فاعودوا وكرر أن هذا هو منتهى الانحطاط الفكري والعقائدي". وأشار اللواء إبراهيم إلى أن "الإرهاب له تعريف ضائع لأنه يستعمل في أجندات الدول الكبيرة،



الوزير نهاد المشنوق متكلماً.

وهذا ما لن نسمح به رغم تواضع إمكاناتنا".
ثم تحدث رئيس المجلس القومي الإفريقي عباس فواز حول أهمية المؤتمر، مشيراً إلى أن اللبنانيين في إفريقيا "يشعرون بأنهم في وطنهم الأم حيث يقومون بتنمية البلدان الإفريقية التي احتضنتهم. لذلك يجب أن نعي بعمر أهمية التصدي لكل أشكال الإرهاب ودحره أينما وجد من لبنان والشرق الأوسط إلى إفريقيا، من أجل حياة أمنة ومستقبل واعد لاجيانا".
واعتبر أن اللبنانيين "ساهموا بمساعدة هذه البلدان في ملء الفراغات التي تركتها بعض الشركات العالمية التي توجهت إلى بلدان أكثر

امناً وربحية، وذلك خلال الأزمات التي عصفت

الجاليات اللبنانية في الخارج".
واعتبر أنه "من هنا ضرورة التعاون الدولي في مجال تبادل التقنيات والمعلومات الاستباقية، وزيادة المهارات التدريبية، لمنع انتقال الإرهابيين وقطع خطوط تواصلهم وأمداداتهم وملاحقتهم في شتى المجالات".
وختم اللواء إبراهيم: "آن الأوان لكي ينتقل

ببعض البلدان الإفريقية".

وأعلن أن المجلس القومي الإفريقي سيحيي احتفالية 150 عاماً على الوجود اللبناني تحت عنوان "لبنان - إفريقيا في العام 2020". وختم بشكر اللواء عباس إبراهيم على الدعوة "هو الذي يتمتع بحس المسؤولية الصادقة تجاه المواطنين مغتربين كانوا أو مقيمين".
والقى اللواء إبراهيم كلمة عن أهمية اللقاء الضوء على القارة الإفريقية "التي احتضنت المهاجرين اللبنانيين"، موجهاً الشكر إلى المسؤولين الافارقة على حسن العلاقة والاحترام المتبادل بين الشعب اللبناني وشعوب تلك الدول.

وبعدما أشار إلى أن "الإرهاب عدو مشترك بين الآدميين"، أكد أن الموقع الجغرافي لبعض الدول "ساعد على تحويل أراضيها فناء خلفياً للعديد من الجماعات الإرهابية، لذلك لا بد من التنبيه إلى استحالة عزل تلك الجماعات الإرهابية عن عوامل التهميش السياسي والاقتصادي والصراعات القبلية في معظم دول إفريقيا، ما يفرض علينا تلازم الإدارة السياسية مع الإدارة الأمنية".

وبحكم خبرته الطويلة في مكافحة الإرهاب بدءاً من مديرية المخابرات إلى المديرية العامة للامن العام، طرح اللواء إبراهيم الإشكالية الأساسية وهي "لماذا يزداد الإرهاب انتشاراً وتعمقاً؟"، مؤكداً "عبر سياسة الامن الاستباقي أن المديرية العامة للامن العام استطاعت احباط عشرات الهجمات الدامية، ومن ثم الحققتها باستراتيجيا الامن الوقائي من خلال تتبع شبكات التطرف وتفكيكها تحت سقف القانون وضمان الحريات العامة والخاصة". وأضاف: "الإرهاب وإن ضعف فهو لم يتلاش. ربما كل حروب العالم الأخلاقية إلى الآن هي على الإرهاب والديكتاتوريات التي هددت القيمة الوجودية والأخلاقية للإنسان، إلا أنه ينبغي الاعلان صراحة أننا ما زلنا قاصرين حتى عن تحقيق نصر كامل على الإرهاب في كل العالم وليس في إفريقيا وحدها".

واعتبر أنه "من هنا ضرورة التعاون الدولي في مجال تبادل التقنيات والمعلومات الاستباقية، وزيادة المهارات التدريبية، لمنع انتقال الإرهابيين وقطع خطوط تواصلهم وأمداداتهم وملاحقتهم في شتى المجالات".

وختم اللواء إبراهيم: "آن الأوان لكي ينتقل



مشاركون.

رئيسة قسم الحقوق في المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية الدكتور جنان خوري، ورئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي جان فهد، واستاذ العلوم السياسية والدراسات الاسلامية الدكتور احمد موصلي، ومدير مديرية الامتثال في بنك لبنان والمهجر مالك اسطا.

ناقشت جلسة النقاش الثانية اندحار التنظيمات الارهابية في المنطقة وعلاقتها بالقارة الافريقية، وسقوط دولة الخلافة والحركات الارهابية، واعلان تنظيم الدولة الاسلامية وتقسيم افريقيا الى ثلاث ولايات، وقدم فيها مداخلات كل من العميد المتقاعد الباحث العسكري

مستذكرا حادثة فندق "دي روي" وتمكن بعض ضباط وعناصر الامن العام من القاء القبض على الارهابيين ومنع حدوث جريمة كبيرة. وتابع الوزير المشنوق انه "يجب على الاجهزة الامنية اللبنانية التعاون والتنسيق في ما بينها لرفع مستوى الجهوية التقنية والامن في مجال مكافحة الجريمة".

شهد اليوم الاول للمؤتمر ثلاث جلسات نقاش، تناولت الاولى تطور الارهاب في منطقة الشرق الاوسط، والاسباب المباشرة وغير المباشرة والبيئة الحاضنة وظروف نشأة الحركات الارهابية، مسمياتها، تمويلها وتوجهاتها. وتحدث فيها



السيد عباس فواز.

بين الاجهزة اللبنانية والافريقية في مكافحة الارهاب، قال ان الاجهزة الامنية "تمثل صورة لبنان الحقيقية وهي المثابرة والمتابعة والابداع. فهي استطاعت ان تقضي على الخلايا النائمة"،

الاقتصادية لتأمين المصالح الاستراتيجية والقومية. • تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (وفق اجندة 2030) وضمان التوزيع العادل للثروات، وتأمين فرص العمل ومكافحة الفساد (بكل انماطه) وتحفيز الاستثمار في العقول الشابة والابتكار. • تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية (لاسيما مكافحة الجهل والفقر والبطالة...) وتعزيز الاحترام المتبادل والتعايش السلمي.

• دور المؤسسات الدينية في مكافحة التطرف والتعصب والتزمت والتميز العنصري، وكذلك المساهمة في تطوير الفكر الديني.

• تعزيز دور المجتمع المدني ووسائل الاعلام والمؤسسات التربوية والثقافية لتوعية وترشيد الرأي العام، لزيادة الوعي حول مخاطر الارهاب.

تأمل المديرية العامة للامن العام من هذا المؤتمر تشخيص الوضع القائم، وتقديم هذه التوصيات والمقترحات الى صانعي القرار حول مخاطر الارهاب في المنطقة، والمساعدة في دعم الاستقرار والتعايش السلمي بين مكونات شعوبها، وارساء استراتيجية عامة لمكافحة الارهاب وتعميم ثقافة السلام.

اخيرا، نختم بما افتتح به سعادة اللواء كلمته: حان الوقت لكي ينتقل العالم الى موقع المبادرة في مواجهة الارهاب".

الاقتصادية لتأمين المصالح الاستراتيجية والقومية. • تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (وفق اجندة 2030) وضمان التوزيع العادل للثروات، وتأمين فرص العمل ومكافحة الفساد (بكل انماطه) وتحفيز الاستثمار في العقول الشابة والابتكار. • تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية (لاسيما مكافحة الجهل والفقر والبطالة...) وتعزيز الاحترام المتبادل والتعايش السلمي.

• دور المؤسسات الدينية في مكافحة التطرف والتعصب والتزمت والتميز العنصري، وكذلك المساهمة في تطوير الفكر الديني. • تعزيز دور المجتمع المدني ووسائل الاعلام والمؤسسات التربوية والثقافية لتوعية وترشيد الرأي العام، لزيادة الوعي حول مخاطر الارهاب.



العميد الركن رياض طه.

اللبناني الداخلي"، مشيرا الى رفض المجتمع اللبناني للارهاب والتكاتف مع الدولة واجهزتها كلها. وفي حين اعتبر ان هذا المؤتمر يعزز التواصل

• تفعيل آليات تعاون اجهزة انفاذ القانون في اطار الملاحقات الجزائية المحلية والدولية وعبر المساعدة القضائية المتبادلة، والاسترداد، وتبادل المعلومات والبيانات الاستخباراتية والخبرات والمستندات والتسليم المراقب. • اهمية الامن الاستباقي والتدابير الوقائية، وتعاون اجهزة انفاذ القانون. • دعم المجتمع الدولي في تجهيز المؤسسات العسكرية والامن في تحديث وسائل التقنيات الحديثة، واصلاح السجون والتزود بالبرامج التطويرية والمعلوماتية والتدريبية. • ادراج مادة مكافحة الارهاب الالكتروني في المناهج التعليمية وفي الكليات العسكرية والمعاهد الامنية. • تشجيع البحث العلمي في هذه المواضيع.

• بناء القدرات وتعزيز المهارات القانونية والفنية والتقنية والادارية واللغوية والميدانية (لادارة الازمات ومسارح الجريمة المعقدة...).

• تنظيم ورش عمل متخصصة على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي. • على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والفكري والثقافي: • الحفاظ على مقومات الامن الاقتصادي وحماية الاغتراب اللبناني، وتعزيز الدبلوماسية

• اهمية تفعيل الصكوك الدولية المتعلقة بالارهاب المصادق عليها، ووضع آليات لوضعها قيد التطبيق. • مكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود لارتباطها الوثيق بالارهاب، لاسيما الاتجار غير المشروع بالاسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، والجرائم البيئية. • تجريم "الارهاب الالكتروني"، وتعزيز الامن والدفاع السيبراني، وحماية البنية التحتية الرقمية للمؤسسات العسكرية والامن.

• عدم مرور الزمن (تقادم الزمن) على الجرائم الارهابية وسائر الانشطة غير الشرعية للتنظيمات المتطرفة. • تحقيق العدالة الجزائية وانزال اشد العقوبات في حقهم، وعدم الاحتفاء خلف الحصانات، وتحت سقف مبدأ شرعية الاجراءات واحترام سيادة الدول. • حماية الشهود والمتعاونين، وارساء مبادئ العدالة التصالحية والتميمية (لإعادة انخراط المجرمين في المجتمع)، وابداء اهمية خاصة للضحايا لاسيما النساء والاطفال.

• مكافحة دعم الارهابيين وتجفيف مصادر الارهاب وتمويله وتبييض الاموال، بما لا يعيق التدفق الحر للاموال الشرعية. • على الصعيد التنفيذي:

• دعم المبادرات نهاد المشنوق كلمة أكد فيها ضرورة التكاتف الوطني في مواجهة الارهاب، وانه "لا يمكن ان ينتصر لبنان على الارهاب الا بالتوافق



اللواء عباس ابراهيم.

ثم القى ممثل رئيس الجمهورية وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق كلمة أكد فيها ضرورة التكاتف الوطني في مواجهة الارهاب، وانه "لا يمكن ان ينتصر لبنان على الارهاب الا بالتوافق

• ارساء اسس العدالة الدولية، وتحقيق المساواة في الحقوق السياسية والانسانية بين مختلف الدول والشعوب، بغض النظر عن الانتماء العرقي او الاتني او المعتقدات الدينية. • احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتجريم اللجوء الى القوة المسلحة في حل النزعات الدولية. • تحديد مفهوم موحد لارهاب والتنظيمات الارهابية بين الدول، ومناقشة مسببات نشأتها وتنميتها ودوافعها وخلفياتها وآلياتها واستقطابها واماكن وجودها، وتحليل منهجية اختيار تبني مبدأ العنف في المطالبة بالحقوق. • دعم المبادرات التي تؤسس لتبني اساليب حكم تؤمن بالتعددية والتداول السلمي للسلطة وسيادة القانون والحكم الرشيد. • بناء السياسة المحلية والدولية لمكافحة الارهاب على خطط استراتيجية وتكتيكية وتنفيذية، بعيدا من اي مساومة في اتخاذ القرارات الناجمة لمكافحة الارهاب. • على الصعيد القانوني:

• ارساء اسس العدالة الدولية، وتحقيق المساواة في الحقوق السياسية والانسانية بين مختلف الدول والشعوب، بغض النظر عن الانتماء العرقي او الاتني او المعتقدات الدينية. • احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتجريم اللجوء الى القوة المسلحة في حل النزعات الدولية. • تحديد مفهوم موحد لارهاب والتنظيمات الارهابية بين الدول، ومناقشة مسببات نشأتها وتنميتها ودوافعها وخلفياتها وآلياتها واستقطابها واماكن وجودها، وتحليل منهجية اختيار تبني مبدأ العنف في المطالبة بالحقوق. • دعم المبادرات التي تؤسس لتبني اساليب حكم تؤمن بالتعددية والتداول السلمي للسلطة وسيادة القانون والحكم الرشيد. • بناء السياسة المحلية والدولية لمكافحة الارهاب على خطط استراتيجية وتكتيكية وتنفيذية، بعيدا من اي مساومة في اتخاذ القرارات الناجمة لمكافحة الارهاب. • على الصعيد القانوني:

• ارساء اسس العدالة الدولية، وتحقيق المساواة في الحقوق السياسية والانسانية بين مختلف الدول والشعوب، بغض النظر عن الانتماء العرقي او الاتني او المعتقدات الدينية. • احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتجريم اللجوء الى القوة المسلحة في حل النزعات الدولية. • تحديد مفهوم موحد لارهاب والتنظيمات الارهابية بين الدول، ومناقشة مسببات نشأتها وتنميتها ودوافعها وخلفياتها وآلياتها واستقطابها واماكن وجودها، وتحليل منهجية اختيار تبني مبدأ العنف في المطالبة بالحقوق. • دعم المبادرات التي تؤسس لتبني اساليب حكم تؤمن بالتعددية والتداول السلمي للسلطة وسيادة القانون والحكم الرشيد. • بناء السياسة المحلية والدولية لمكافحة الارهاب على خطط استراتيجية وتكتيكية وتنفيذية، بعيدا من اي مساومة في اتخاذ القرارات الناجمة لمكافحة الارهاب. • على الصعيد القانوني:

• ارساء اسس العدالة الدولية، وتحقيق المساواة في الحقوق السياسية والانسانية بين مختلف الدول والشعوب، بغض النظر عن الانتماء العرقي او الاتني او المعتقدات الدينية. • احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتجريم اللجوء الى القوة المسلحة في حل النزعات الدولية. • تحديد مفهوم موحد لارهاب والتنظيمات الارهابية بين الدول، ومناقشة مسببات نشأتها وتنميتها ودوافعها وخلفياتها وآلياتها واستقطابها واماكن وجودها، وتحليل منهجية اختيار تبني مبدأ العنف في المطالبة بالحقوق. • دعم المبادرات التي تؤسس لتبني اساليب حكم تؤمن بالتعددية والتداول السلمي للسلطة وسيادة القانون والحكم الرشيد. • بناء السياسة المحلية والدولية لمكافحة الارهاب على خطط استراتيجية وتكتيكية وتنفيذية، بعيدا من اي مساومة في اتخاذ القرارات الناجمة لمكافحة الارهاب. • على الصعيد القانوني:

• ارساء اسس العدالة الدولية، وتحقيق المساواة في الحقوق السياسية والانسانية بين مختلف الدول والشعوب، بغض النظر عن الانتماء العرقي او الاتني او المعتقدات الدينية. • احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتجريم اللجوء الى القوة المسلحة في حل النزعات الدولية. • تحديد مفهوم موحد لارهاب والتنظيمات الارهابية بين الدول، ومناقشة مسببات نشأتها وتنميتها ودوافعها وخلفياتها وآلياتها واستقطابها واماكن وجودها، وتحليل منهجية اختيار تبني مبدأ العنف في المطالبة بالحقوق. • دعم المبادرات التي تؤسس لتبني اساليب حكم تؤمن بالتعددية والتداول السلمي للسلطة وسيادة القانون والحكم الرشيد. • بناء السياسة المحلية والدولية لمكافحة الارهاب على خطط استراتيجية وتكتيكية وتنفيذية، بعيدا من اي مساومة في اتخاذ القرارات الناجمة لمكافحة الارهاب. • على الصعيد القانوني:

• ارساء اسس العدالة الدولية، وتحقيق المساواة في الحقوق السياسية والانسانية بين مختلف الدول والشعوب، بغض النظر عن الانتماء العرقي او الاتني او المعتقدات الدينية. • احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتجريم اللجوء الى القوة المسلحة في حل النزعات الدولية. • تحديد مفهوم موحد لارهاب والتنظيمات الارهابية بين الدول، ومناقشة مسببات نشأتها وتنميتها ودوافعها وخلفياتها وآلياتها واستقطابها واماكن وجودها، وتحليل منهجية اختيار تبني مبدأ العنف في المطالبة بالحقوق. • دعم المبادرات التي تؤسس لتبني اساليب حكم تؤمن بالتعددية والتداول السلمي للسلطة وسيادة القانون والحكم الرشيد. • بناء السياسة المحلية والدولية لمكافحة الارهاب على خطط استراتيجية وتكتيكية وتنفيذية، بعيدا من اي مساومة في اتخاذ القرارات الناجمة لمكافحة الارهاب. • على الصعيد القانوني:

• ارساء اسس العدالة الدولية، وتحقيق المساواة في الحقوق السياسية والانسانية بين مختلف الدول والشعوب، بغض النظر عن الانتماء العرقي او الاتني او المعتقدات الدينية. • احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتجريم اللجوء الى القوة المسلحة في حل النزعات الدولية. • تحديد مفهوم موحد لارهاب والتنظيمات الارهابية بين الدول، ومناقشة مسببات نشأتها وتنميتها ودوافعها وخلفياتها وآلياتها واستقطابها واماكن وجودها، وتحليل منهجية اختيار تبني مبدأ العنف في المطالبة بالحقوق. • دعم المبادرات التي تؤسس لتبني اساليب حكم تؤمن بالتعددية والتداول السلمي للسلطة وسيادة القانون والحكم الرشيد. • بناء السياسة المحلية والدولية لمكافحة الارهاب على خطط استراتيجية وتكتيكية وتنفيذية، بعيدا من اي مساومة في اتخاذ القرارات الناجمة لمكافحة الارهاب. • على الصعيد القانوني:

اللواء ابراهيم: الامن العام استطاع اجباط عشرات الهجمات الدامية

العالم الى موقع المبادرة في محاربة الارهاب اي اعلان الحرب عليه. وبما ان الارهاب عابر للحدود، لا بد من اعتماد استراتيجيا دولية تسمى سياسة الامن العابر للحدود".

أبرز التوصيات

"على الصعيدين المحلي والدولي:

• ارساء اسس العدالة الدولية، وتحقيق المساواة في الحقوق السياسية والانسانية بين مختلف الدول والشعوب، بغض النظر عن الانتماء العرقي او الاتني او المعتقدات الدينية. • احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتجريم اللجوء الى القوة المسلحة في حل النزعات الدولية. • تحديد مفهوم موحد لارهاب والتنظيمات الارهابية بين الدول، ومناقشة مسببات نشأتها وتنميتها ودوافعها وخلفياتها وآلياتها واستقطابها واماكن وجودها، وتحليل منهجية اختيار تبني مبدأ العنف في المطالبة بالحقوق. • دعم المبادرات التي تؤسس لتبني اساليب حكم تؤمن بالتعددية والتداول السلمي للسلطة وسيادة القانون والحكم الرشيد. • بناء السياسة المحلية والدولية لمكافحة الارهاب على خطط استراتيجية وتكتيكية وتنفيذية، بعيدا من اي مساومة في اتخاذ القرارات الناجمة لمكافحة الارهاب. • على الصعيد القانوني:

• ارساء اسس العدالة الدولية، وتحقيق المساواة في الحقوق السياسية والانسانية بين مختلف الدول والشعوب، بغض النظر عن الانتماء العرقي او الاتني او المعتقدات الدينية. • احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتجريم اللجوء الى القوة المسلحة في حل النزعات الدولية. • تحديد مفهوم موحد لارهاب والتنظيمات الارهابية بين الدول، ومناقشة مسببات نشأتها وتنميتها ودوافعها وخلفياتها وآلياتها واستقطابها واماكن وجودها، وتحليل منهجية اختيار تبني مبدأ العنف في المطالبة بالحقوق. • دعم المبادرات التي تؤسس لتبني اساليب حكم تؤمن بالتعددية والتداول السلمي للسلطة وسيادة القانون والحكم الرشيد. • بناء السياسة المحلية والدولية لمكافحة الارهاب على خطط استراتيجية وتكتيكية وتنفيذية، بعيدا من اي مساومة في اتخاذ القرارات الناجمة لمكافحة الارهاب. • على الصعيد القانوني:

• ارساء اسس العدالة الدولية، وتحقيق المساواة في الحقوق السياسية والانسانية بين مختلف الدول والشعوب، بغض النظر عن الانتماء العرقي او الاتني او المعتقدات الدينية. • احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتجريم اللجوء الى القوة المسلحة في حل النزعات الدولية. • تحديد مفهوم موحد لارهاب والتنظيمات الارهابية بين الدول، ومناقشة مسببات نشأتها وتنميتها ودوافعها وخلفياتها وآلياتها واستقطابها واماكن وجودها، وتحليل منهجية اختيار تبني مبدأ العنف في المطالبة بالحقوق. • دعم المبادرات التي تؤسس لتبني اساليب حكم تؤمن بالتعددية والتداول السلمي للسلطة وسيادة القانون والحكم الرشيد. • بناء السياسة المحلية والدولية لمكافحة الارهاب على خطط استراتيجية وتكتيكية وتنفيذية، بعيدا من اي مساومة في اتخاذ القرارات الناجمة لمكافحة الارهاب. • على الصعيد القانوني:

• ارساء اسس العدالة الدولية، وتحقيق المساواة في الحقوق السياسية والانسانية بين مختلف الدول والشعوب، بغض النظر عن الانتماء العرقي او الاتني او المعتقدات الدينية. • احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتجريم اللجوء الى القوة المسلحة في حل النزعات الدولية. • تحديد مفهوم موحد لارهاب والتنظيمات الارهابية بين الدول، ومناقشة مسببات نشأتها وتنميتها ودوافعها وخلفياتها وآلياتها واستقطابها واماكن وجودها، وتحليل منهجية اختيار تبني مبدأ العنف في المطالبة بالحقوق. • دعم المبادرات التي تؤسس لتبني اساليب حكم تؤمن بالتعددية والتداول السلمي للسلطة وسيادة القانون والحكم الرشيد. • بناء السياسة المحلية والدولية لمكافحة الارهاب على خطط استراتيجية وتكتيكية وتنفيذية، بعيدا من اي مساومة في اتخاذ القرارات الناجمة لمكافحة الارهاب. • على الصعيد القانوني:

• ارساء اسس العدالة الدولية، وتحقيق المساواة في الحقوق السياسية والانسانية بين مختلف الدول والشعوب، بغض النظر عن الانتماء العرقي او الاتني او المعتقدات الدينية. • احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتجريم اللجوء الى القوة المسلحة في حل النزعات الدولية. • تحديد مفهوم موحد لارهاب والتنظيمات الارهابية بين الدول، ومناقشة مسببات نشأتها وتنميتها ودوافعها وخلفياتها وآلياتها واستقطابها واماكن وجودها، وتحليل منهجية اختيار تبني مبدأ العنف في المطالبة بالحقوق. • دعم المبادرات التي تؤسس لتبني اساليب حكم تؤمن بالتعددية والتداول السلمي للسلطة وسيادة القانون والحكم الرشيد. • بناء السياسة المحلية والدولية لمكافحة الارهاب على خطط استراتيجية وتكتيكية وتنفيذية، بعيدا من اي مساومة في اتخاذ القرارات الناجمة لمكافحة الارهاب. • على الصعيد القانوني:

• ارساء اسس العدالة الدولية، وتحقيق المساواة في الحقوق السياسية والانسانية بين مختلف الدول والشعوب، بغض النظر عن الانتماء العرقي او الاتني او المعتقدات الدينية. • احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتجريم اللجوء الى القوة المسلحة في حل النزعات الدولية. • تحديد مفهوم موحد لارهاب والتنظيمات الارهابية بين الدول، ومناقشة مسببات نشأتها وتنميتها ودوافعها وخلفياتها وآلياتها واستقطابها واماكن وجودها، وتحليل منهجية اختيار تبني مبدأ العنف في المطالبة بالحقوق. • دعم المبادرات التي تؤسس لتبني اساليب حكم تؤمن بالتعددية والتداول السلمي للسلطة وسيادة القانون والحكم الرشيد. • بناء السياسة المحلية والدولية لمكافحة الارهاب على خطط استراتيجية وتكتيكية وتنفيذية، بعيدا من اي مساومة في اتخاذ القرارات الناجمة لمكافحة الارهاب. • على الصعيد القانوني:

• ارساء اسس العدالة الدولية، وتحقيق المساواة في الحقوق السياسية والانسانية بين مختلف الدول والشعوب، بغض النظر عن الانتماء العرقي او الاتني او المعتقدات الدينية. • احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتجريم اللجوء الى القوة المسلحة في حل النزعات الدولية. • تحديد مفهوم موحد لارهاب والتنظيمات الارهابية بين الدول، ومناقشة مسببات نشأتها وتنميتها ودوافعها وخلفياتها وآلياتها واستقطابها واماكن وجودها، وتحليل منهجية اختيار تبني مبدأ العنف في المطالبة بالحقوق. • دعم المبادرات التي تؤسس لتبني اساليب حكم تؤمن بالتعددية والتداول السلمي للسلطة وسيادة القانون والحكم الرشيد. • بناء السياسة المحلية والدولية لمكافحة الارهاب على خطط استراتيجية وتكتيكية وتنفيذية، بعيدا من اي مساومة في اتخاذ القرارات الناجمة لمكافحة الارهاب. • على الصعيد القانوني:



احدى جلسات عمل اليوم الاول.

اللواء عباس ابراهيم يكرم رؤساء الوفود



رئيس وفد زامبيا دينو لونغو.



رئيس وفد انغولا ماتياس برتينو ماتوندو.



رئيس وفد الكاميرون جان ماري مفوغو.



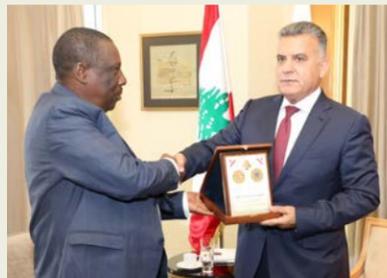
رئيس وفد بوركينافاسو بابو بيار باسينغا.



رئيس الوفد التونسي كمال بن سام القيزاني.



رئيس وفد تنزانيا جوليوس خومي مبولو.



رئيس وفد النيجر موسى اومارو.



عضو في وفد افريقيا الوسطى جان سوستيني دانجبي.



رئيس وفد بينين ليونارد وانو.



رئيس وفد توغو ميسان اكوي.



رئيس وفد الكونغو فيليب اوبارا.



رئيس وفد افريقيا الوسطى غي روجيه موسكيت.



رئيس وفد نيجيريا احمد ابو بكر .



احدى جلسات عمل اليوم الثاني.



مقدم الصفوف.



وفود افريقية.

شارك ابي نادر، والباحث في الاسلام السياسي والجماعات المتطرفة الدكتور احمد علوش، والبروفسور في الجامعة اللبنانية الخبير في ادارة الازمات الدولية والقانون الدولي كمال حماد، ورئيس قسم القانون الخاص في الجامعة اللبنانية الدكتور خليل الدحداح. جلسة النقاش الثالثة تمحورت حول تجربة لبنان في دحر الارهاب. شارك فيها مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس، وممثل قائد الجيش العميد الركن الياس حنا، والعقيد زاهر عاصي من المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، والعميد الركن محمد مقلد وهو رئيس دائرة الامن القومي في الامن العام، والعميد فادي حداد من المديرية العامة لامن الدولة.

في اليوم الثاني، بعدما استعرض الرائد رواد سليقة فعاليات اليوم الاول، تركز عنوان المحور حول انتقال الجماعات الارهابية الى القارة الافريقية، وجرت خلالها نقاشات ومدخلات حول نمو الارهاب في القارة، واسبابه الداخلية والخارجية، وعلاقات الاقليات والاثنيات الاستقلالية بالثروات الطبيعية ودور الدول الاجنبية في الصراعات. شارك في الجلسة الاولى، رئيس تحرير مجلة الامن والدفاع العربي العميد المتقاعد ناجي ملاعب، واستاذ العلاقات الدولية الدكتور فيصل مصلح، ونائب رئيس المخابرات النيجيرية لانوجا بيبي بوساري الذي حل مكان مدير المخابرات السفير احمد ابوبكر الذي اضطر الى المغادرة فجأة بسبب الهجوم الارهابي الذي وقع عشرات الجنود النيجيريين في بلاده. كما شارك في الجلسة ايضا المدير المركزي لمكافحة الارهاب في تونس عبداللطيف العيادي.

تركزت الجلسة الثانية والاخيرة على موضوع آفاق التسوية ومكافحة الارهاب في القارة الافريقية، وعوامل استقرار القارة ودور الدول المؤثرة في مكافحة الارهاب. وقد عقدت بمشاركة السفير النيجيري في لبنان غوني مودو زانا بورا، واستاذ القانون الدولي في الجامعة اللبنانية الدكتور انطونيوس ابوكسم، واستاذة العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية الدكتور ليلي نقولا.

وجرى اختتام المؤتمر باعلان التوصيات الختامية وكلمة اللواء عباس ابراهيم.

الحدث

مارلين خليفة
marlenelhalife@الأفارقة يتطلعون إلى تولّي الأمن العام
تدريب كوادرهم الأمنية على مكافحة الإرهاب

استدعى اختيار 40 منظمة وجماعة إرهابية ملاذا لها في إفريقيا، وتأثير هذا الواقع عليها وعلى دول مستهدفة كلبان، أن تنظم المديرية العامة للأمن العام مؤتمر "اندحار الإرهاب في المنطقة وتأثيره على القارة الإفريقية". في ختام المؤتمر عبّر المشاركون الأفارقة عن تطلعهم إلى أن يتولى الأمن العام تدريب كوادرهم الأمنية بعد النجاح الذي حققه لبنان في الأمن الاستباقي



عن نتائج الترابط الجهادي بينها وبين دول الشرق الاوسط. اختصر احد ممثلي دولة بنين لـ "الأمن العام" أهمية المؤتمر بقوله: "إذا ضرب الإرهاب آسيا فانه سيضرب إفريقيا تلقائياً، لذا لا بد من التعاون لجبهه". وأشار إلى "أهمية خضوع الشرطة في بنين وفي دول إفريقيا لتدريبات مركزة في مواجهة هذه الظاهرة". وكشف رؤساء الوفود الإفريقية انهم اثاروا مع المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم أهمية التدريب في لبنان الذي حقق نجاحات باهرة ضد الإرهابيين مختلف هوياتهم. اتسعت جغرافية تمدد الجماعات الإرهابية في القارة السوداء بشكل يثير التساؤلات

انها الحرب الوقائية التي أكد المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم ضرورة شنّها على الإرهاب، داعياً العالم إلى موقع المبادرة. ولأن إفريقيا قارة شقيقة للبنان، سافر إليها المغتربون اللبنانيون منذ العام 1870 وتحديداً إلى السنغال، ولأن قيمة استثمارات الجالية اللبنانية هناك بلغت ما يقارب 45 مليار دولار أميركي، ولأن الموقع الجغرافي للقارة ساعد على تحويل أراضيها "فناء خلفياً" للعديد من الجماعات الإرهابية التي استقرت في الشمال الإفريقي، كما أشار اللواء إبراهيم، كان لا بد من الاطلاقة على تجربتها في مكافحة الإرهاب.

سفير مصر: لبنان نموذج
نجاح التعاون بين الأجهزة

السفير المصري نزيه النجاري.

السفير المصري نزيه النجاري قال ان لمصر دورا مركزيا في مكافحة الارهاب تكثف اعتبارا من حزيران 2013 "ما يشكل امتدادا لعمل قديم وليس بجديد، لكن اعتبارا من 30 حزيران لعبت مصر دورا محوريا في لجم التطرف الفكري ومكافحة الارهاب على الارض". وأشار إلى أهمية هذا المؤتمر "نظرا إلى دور لبنان في محيط المشرق العربي في مكافحة الإرهاب".

واعتبر ان الفكرة الرئيسية المطروحة تتعلق بمهاجمة الارهاب و"عدم الانتظار ليصل الينا لكي نقاومه بل ضرورة هندسة عمليات استباقية. اعتقد ان لبنان يمثل نموذجا نجاحا مهما في التعاون بين الأجهزة الأمنية، وهذا التفاعل والتنسيق مهم جدا وخصوصا في تبادل المعلومات والخبرات. نحن نود ان نشكر الامن العام اللبناني واللواء عباس إبراهيم على هذه المبادرة".

مدير الامن في تونس: تخوف
من اتخاذ الارهاب افريقيا ملاذا

المدير العام للمصالح المختصة التونسية (جهاز الاستخبارات) كمال القيزاني.

قال المدير العام للمصالح المختصة التونسية (جهاز الاستخبارات التونسي) كمال القيزاني ان هذا الجهاز هو نظير جهاز الامن العام في لبنان، واعتبر المؤتمر "شكل فرصة ثمينة لتبادل التحليلات والتقييمات حول الوضع الأمني في المنطقة، في وقت انطلقت حرب ضد الإرهاب في الشرق الاوسط وخصوصا بعد هزيمة "داعش" في المنطقة، وبعد النصر الذي حققه الجيش اللبناني في جرد عرسال والملاذات الامنة التي من الممكن ان تتخذها هذه الجماعات في إفريقيا".

عن أهمية التعاون مع لبنان قال القيزاني: "بالتأكيد، ان ثمة تعاونا مستمرا مع الأجهزة الأمنية، ولبنان شريك في التعاون ضد الإرهاب ولا خيار الا بالتعاون معه". عن اهم عبرة استقتها الأجهزة التونسية من خلال خبرتها في مكافحة الارهاب قال: "العبرة الاساسية هي ان ليس من دولة تستطيع بمفردها محاربة الارهاب. فلا مجال الا للتعاون والتفاعل مع الأجهزة الشقيقة".

